

## دور البيانات المفتوحة في تكريس حق الوصول إلى المعلومات

### The role of open data in enshrining the right to access information

شريقي يوسف\*      حرزالله كريم      وقازي عقبة  
طالب دكتوراه      أستاذ التعليم العالي      أستاذ محاضر أ  
مخبر المؤسسات الدستورية      المركز الجامعي تيبازة      المركز الجامعي  
تيبازة

[harzallah.karim34@gmail.com](mailto:harzallah.karim34@gmail.com)      [mokbapoli@gmail.com](mailto:mokbapoli@gmail.com)

والنظم السياسية

المركز الجامعي تيبازة

[Cherigui.youcef@cu-tipaza.dz](mailto:Cherigui.youcef@cu-tipaza.dz)

تاريخ الاستلام: 2025/07/07 - تاريخ القبول: 2025/12/07 - تاريخ النشر: 2025/12/22

#### الملخص:

يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات من الحقوق الأساسية والمهمة، خاصة بعد الانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصالات، حيث سارعت العديد من الدول إلى إقرار تشريعات كرسّت بموجبها هذا الحق باعتمادها سياسة البيانات المفتوحة مما سهل عملية الوصول إلى المعلومات والنفاز إليها وتداولها مجاناً لتلبية إحتياجات الأفراد المعرفية ودعم قواعد الانفتاح والشفافية، غير أن ذلك لا يعني إستثناء هذا الحق من بعض القيود القانونية التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الوصول إلى المعلومات؛ الحق في المعرفة؛ الشفافية؛ البيانات المفتوحة؛ حقوق الإنسان الرقمية.

**Abstract:**

The right to access information is considered a basic and important right, especially after the widespread use of information technology and the Internet, as many countries have enacted legislation that has enshrined this right by adopting the open data policy, which has facilitated the process of accessing, entering and trading information for free to meet the cognitive needs of individuals and support the rules of openness and transparency. However, this does not mean that this right is exempt from some legal restrictions related to the protection of personal data and intellectual property.

**Keywords:** Access to information; right to know; transparency; open data; digital human rights.

**مقدمة**

يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات من الحقوق الأساسية الذي اكدت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية وكفلته النظم والتشريعات الوطنية، باعتباره مرتبط ب شكل وثيق بالأطر القانونية التي تدعم حرية الرأي والتعبير، كما أنه متطلب أساسي من حقوق الإنسان، حيث تكمن أهمية هذا الحق في إتاحة وتوفير الوصول إلى المعلومات التي تسهم في بناء ثقة تبادلية بين المواطن ومؤسسات الدولة، وإرساء مبادئ الشفافية، فضلا عن ارتباطه جوهريا بعمل كافة القطاعات كالصحة والتعليم والعدالة، في الجانب الحقوقي والخدمي.

ومن أجل ذلك سارعت الحكومات والمؤسسات الواعية في تغيير سياساتها تجاه هذا الحق، وتنهت إلى أهمية تكريس إمكانيات الوصول إلى المعلومات العامة غير المحمية وبصورة مجانية من خلال إنشاء بوابة للبيانات المفتوحة، حيث تعني هذه الأخيرة ضرورة وجود سياسة عامة للنشر والافصاح عن المعلومات بغض النظر عن مصدرها أو شكلها أو طبيعتها وإتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع عليها وتداولها، وأصبحت بذلك مكونا حيويا لتحقيق رفاهية الإنسان وتطور أنشطته من حيث الإنجاز والسرعة والشكل والمضمون والزمان والمكان، وفي المقابل أدى الاستخدام المضطرب للبيانات المفتوحة إلى العديد من المشاكل القانونية والأخلاقية كنتيجة منطقية لكل تقدم تقني مستحدث.

حيث صاحب انفتاح البيانات وإتاحة الوصول إلى المعلومات عبر مختلف وسائط تكنولوجيا الاتصالات تغير في منظومة القيم والمفاهيم، فكثيرا ما أثرت البيانات المفتوحة على قدرة الأفراد والمجموعات في التحكم في المعلومات التي يتم جمعها عنهم بشكل سلبي، وفي بعض الحالات، قد تنتهك أيضا حقوق الملكية الفكرية، فقد تكون البيانات المفتوحة منفذا سهلا للاستلاء عليها وسرقتها، وهدفا واضحا لاختراقها والتعدي عليها، وربما في مرحلة من المراحل يبيعها، كالبيانات التي تتعلق بالأفكار الإبداعية أو بالحياة الشخصية، حيث يتم جمعها وتخزينها واستغلالها بشكل يتنافى مع المبادئ القانونية، ويقوض الجهود الرامية إلى تعزيز حرية الوصول إلى المعلومات وتوفيرها كما ونوعا.

ومع تزايد التهديدات التي تنتهك الأمن السيبراني وظهور صور جديدة من الجرائم لم تكن موجودة في الماضي، مثل سرقة المعلومات المودعة في قواعد البيانات المفتوحة وإعادة تعديلها وتحويلها واستخدامها من جديد، تزيد اليوم أهمية التحكم في الإجراءات القانونية والتقنية من أجل إمكانية إيجاد توازن يهدف إلى إحاطة البيانات المفتوحة بالحماية وبناء التكامل المعلوماتي والمعرفي من

خلال تلبية حاجات المجتمع في الوصول إلى المعلومات وحرية الاطلاع عليها باعتبار هذا الحق هو الآخر من الحقوق والحريات الأساسية.

وانطلاقا مما تقدم، تبرز أهمية الموضوع في بيان الدور المهم الذي تلعبه البيانات المفتوحة في تكريس حق الوصول إلى المعلومات، وتمكين المواطنين من تحسين عملية صنع القرار والمسائلة وتوفير الشفافية.

كما تبرز أهمية الموضوع إلى الحاجة لمزيد من البحث في التحديات التي تحد من تحقيق الفوائد المتوقعة من تبني سياسة إتاحة البيانات علنا، إذا تم جمعها واستخدامها دون موافقة، أو إسناد، أو تعويض.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة لتبيان مدى تمكين البيانات المفتوحة الأفراد من التوجه نحو الإستفادة من الانفتاح المعلوماتي، وبذلك ممارسة حق الوصول إلى المعلومات كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين.

ومن خلال ما سبق بيانه، نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للبيانات المفتوحة أن تساهم في أعمال وتفعيل الحق في الوصول إلى المعلومات؟

ولمعالجة الإشكالية سألقة الذكر، تم إتباع المنهج الوصفي بالنسبة لعرض الأدبيات المتعلقة بالبيانات المفتوحة، بالاستعانة بمجموعة من المراجع والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، ثم المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية وتوضيحها.

ولإثراء الموضوع ارتئينا تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، تم التطرق في المبحث الأول إلى الحق في المعلومات وعلاقة بالانفتاح المعلوماتي، بينما تم تخصيص المبحث الثاني للتطرق لأهمية البيانات المفتوحة كآلية فعالة لتعزيز الحق في المعرفة.

### المبحث الأول: الحق في المعلومات وعلاقته بالإنفتاح الرقمي

تشكل المعلومة حجر الزاوية في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي عنصر حيوي لا غنى عنه في أي نشاط نمارسه، وهي المادة الخام للبحوث العلمية، والمحرك الرئيسي لاتخاذ القرارات الصحيحة، ومن يملك المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب يملك عناصر القوة والسيطرة على عالم متغير يستند إلى العلم في كل شيء، ولا يسمح بالارتجال والعشوائية<sup>1</sup>.

وتعتبر المعلومات أهم سلعة متداولة في العصر المعلوماتي، فلا بد من الحصول على الاحتياجات من المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب، ولو استغلت تجارة المعلومات ستكون دخلا قوميا يدعم ميزانية الدول والمؤسسات المتيحة لهذه المعلومات<sup>2</sup>.

ويعد الحق في الوصول إلى المعلومات والاطلاع عليها عنصرا أساسيا في تقليل الفساد وزيادة الشفافية والمحاسبة وتعميق الثقة بين المواطنين وحكوماتهم<sup>3</sup>. ومع انتشار الوسائط الالكترونية وخدمات الانترنت أصبح من السهل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالمعطيات العامة غير المحمية أو السرية التي تندرج ضمن البيانات المفتوحة، وذلك دون قيود تقنية أو مالية أو قانونية، مما

<sup>1</sup>- رضوان سلامة، حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37/36، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 142.

<sup>2</sup>- حمد بن إبراهيم العمران، حرية المعلومة، مجلة المعلوماتية، العدد 04، المملكة العربية السعودية، 2005، منشور على موقع الأنترنت، <https://informaticsjournal.net/?p=1418>

<sup>3</sup>- أحمد علي اللقاني، الحق في الحصول على المعلومات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 7.

يتيح إمكانية إعادة استخدامها ونشرها من جديد، فضلاً عن كونها تساعد في سد الفجوة الرقمية وتمكين الأفراد من الوصول إلى قاعدة كبيرة من البيانات.

ويعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات أحد الحقوق الأساسية التي تكفلها المقتضيات الدستورية، وتؤطره المبادئ والمعايير الدولية، وبذلك يشير هذا الحق إلى عدة مفاهيم يمكن توحيدها على نحو متطابق ما دام أن تعريفه (المطلب الأول) لا يحيد عن مصدر واحد (المطلب الثاني) وهو المعايير والاتفاقات والمعاهدات الدولية التي قدمت في هذا الشأن توجهات واضحة يرجح أن تعود على المواطنين والجهات الحكومية بالمنفعة نتيجة لتبني سياسة الانفتاح المعلوماتي كمفهوم وممارسة (المطلب الثالث).

وعلى هذا الأساس ولعرض كافة الأفكار التي تتعلق بهذا الموضوع إرتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

### المطلب الأول: تعريف الحق في الوصول إلى المعلومات

يعرف الحق على أنه سلطة يحميها القانون، ويقرها لشخص معين (صاحب الحق)، يكون له بمقتضاها التسلط على شيء معين أو قيمة معنوية أو اقتضاء أداء معين<sup>4</sup>. أما الوصول فهو الانتهاء إلى الشيء والإفضاء إليه<sup>5</sup>.

فمصطلح الوصول بدلا من الحصول دلالة على نطاق واسع لإستعمال الحق المذكور، إذ أن الوصول إلى المعلومات قد يكون ممكنا دون الحق في الحصول عليها وتداولها بكل حرية وبعبدا عن دائرة التجريم والعقاب<sup>6</sup>.

<sup>4</sup> مجدي حسن خليل، الشهابي إبراهيم الشرقاوي، المدخل لدراسة القانون، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 202.

<sup>5</sup> أحمد قاسم، علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، لبنان، 2003، ص 8.

<sup>6</sup> دينس عبد القادر، سياقات الموجب الدستوري للحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق الإدارية وتداولها، وتجريمه على ضوء الأمر رقم 09-21... أي انتكاسة؟، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 534.

وأما المعلومة information كعلم جديد من العلوم الحديثة التي تطورت نتيجة للتدفق الحتمي للإنتاج الفكري فإن تعريفها مازال غير مستقر ولم تحظ بالاتفاق الكامل عليها نظرا لتعدد العاملين في هذا العلم واختلاف تعليمهم وميولهم الفكرية<sup>7</sup>. فالمعلومات من المصطلحات التي تكاد تفقد وزنها الدلالي من كثرة الاستعمال، وهي من الكلمات المراوغة صعبة المراس خاصة مع تزاوجها مع التقنية التكنولوجية الاتصالية الحديثة، حيث أصبحت تستخدم كفحوى لعمليات الاتصال، بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة والإعلام عنها، كما تتصل بأي فحوى تفاعل بشري بين فرد وجماعته أو بين مجموعة وأخرى<sup>8</sup>.

ويعرف قاموس المنجد المعلومات بأنها "كل ما يعرفه الإنسان عن قضية أو حادث" ويعرفها معجم لاروس بأنها "الأخبار والتحقيقات وكل ما يؤدي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور" وفي المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات جاء أن المعلومات "هي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية، وفي أي شكل"<sup>9</sup>.

وفي تعريف آخر يشير إلى المعلومات التي يتم تداولها في الفضاء الرقمي بأنها "إتاحة الإنتاج الفكري مجانا على شبكة الإنترنت، وحق الاستفادة في القراءة

<sup>7</sup> - سالم شوقي، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية والمكتبات، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 22.

<sup>8</sup> - زغنون عبد الغني، عضبي أحمد، المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 9، 2014، ص 151.

<sup>9</sup> - عبد الهادي محمد فتحي، علم المكتبات والمعلومات، دراسات في المؤسسات والاعلام والإنتاج الفكري، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، القاهرة، مصر، 1997، ص 74.

والتحميل، والنسخ والطبع والتوزيع والبحث، دون أن يدفع مقابل ذلك<sup>10</sup>. وفي هذا التعريف إشارة إلى تغير الوعاء أو الحامل الذي يحفظ المعلومة وهذا ما يستدعي بالضرورة العودة للمعلومة الرقمية التي تعد معلومة مكتوبة بطريقة مختلفة وعلى وعاء مختلف مقارنة بالوعاء التقليدي (الكتاب، الصحيفة...)<sup>11</sup>.

ويقول الدكتور عماد عبد الوهاب الصباغ "إذا أردنا إعطاء تعريفا للمعلومات، فيجب أن نوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة والتعلم، إذ اعتبر المعلومات هي ما نحصل عليه نتيجة معالجة البيانات بطريقة تزيد من مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهي ذات قيمة وفائدة في صناعة القرارات"<sup>12</sup>.

أما المعالجة Processing فيعرفها الدكتور الصباغ "تحويل المدخلات إلى صيغ مفهومة أكثر للإنسان".

وعرف البيانات بأنها "إشارات أو رموز معنوية أو رياضية أو لغوية متفق عليها رسميا لتمثيل الأفراد، أو الأشياء والحوادث أو المفاهيم وهي خالية من المعنى الظاهري بشكلها المجرد"، فمثلا: فالبيانات بصيغتها الاعتيادية لا تعني أي شيء فهي مجرد رموز تعرف الأشياء المختلفة دون أن تعطيها معنى، فمثلا "جامعة، أحمد، أحمر، سيارة، اللون، يملك، قطر، في" كلها بيانات لا معنى لها بهذا الشكل ولا تنفع في صناعة أي قرار لكن إذا تم ترتيبها ومعالجتها أصبحت معلومة مثل: أحمد طالب في جامعة قطر لون سيارته أحمر"<sup>13</sup>.

<sup>10</sup> - محمد ذياب، إتجاهات حديثة في دراسة المعلومات، دار المتهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 220.

<sup>11</sup> - لعراي نسرين، المعلومة الرقمية: إشكالية المحتوى، الوعاء والإتاحة، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2024، ص 326.

<sup>12</sup> - زغنونف عبد الغني، عضيمي أحمد، مرجع سابق، ص 153.

<sup>13</sup> - الصباغ عماد عبد الوهاب، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 17-18.

وبذلك، فإن البيانات والمعلومات ليستا وجهتين لعملة واحدة كونهما مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطان بصلة وثيقة "المعلومات السلعة الناتجة للبيانات بعد المعالجة"<sup>14</sup>.

أما المعرفة تعتبر هرما يبدأ بالبيانات فالمعلومات فالمعرفة ثم المهارات<sup>15</sup>. وبالتالي فإن المعلومة عنصر من عناصر المعرفة التي تضيف الشيء الجديد سواء يقينا أو زوالا للشك، ويبقى العلم بالمعلومة أمر نسبي فهناك المعلومات المعروفة لدى بعض الناس دون غيرهم<sup>16</sup>.

وعلى أساس ما تقدم، يمكن تعريف الحق في الوصول إلى المعلومات على أنه "ذلك الحق الذي يتيح لأي شخص طبيعي أو معنوي، بمعزل عن صفته ومصالحته، في الوصول إلى المعلومات الموجودة بالإدارة العمومية والإطلاع عليها بأي وسيلة كانت، دون حاجة لتبيان أسباب الطلب أو وجهة استعماله، مع مراعاة عدم الإساءة في استعمال الحق".

### المطلب الثاني: مصادر الحق في الوصول إلى المعلومات

اعتباراً للأهمية القصوى التي يكتسبها حق الوصول إلى المعلومات في تعميق الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، تأتي الصكوك الدولية لتشكل الشرعة الأولى لهذا الحق ومصدرها فعلياً من شأنه تنزيل مقتضيات هذا الحق ومتطلباته القانونية والمؤسسية بموجب القوانين الوطنية، التي تستند من جهتها في صياغتها لهذا الحق إلى المعايير الدولية كمصدر ومرجع لها.

<sup>14</sup>- زغنونف عبد الغني، عضبيي أحمد، مرجع سابق، ص 153.

<sup>15</sup> - Claire Beyou, Management des connaissances, ED Lias, Paris, 2003, P 28.

<sup>16</sup> - محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006،

حيث كان للنشاط الدولي في مجال حماية الحق في الوصول إلى المعلومات أثره في إقرار هذا الحق، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1946 قرار رقم 1/59 الذي أوضح فيه أهمية حرية المعلومات وجاء فيه أن "حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تتركس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها"<sup>17</sup>.

كما كان لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>18</sup> نقطة الإنطلاق في التأثير على تطوير تشريعات حقوق الإنسان عالميا وإقليميا ووطنيا، حيث شدد بدوره في المادة 19 منه على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، والتماس الأنباء والأفكار وتلقيها، وبثها بأية وسيلة كانت، دون تقييد بالحدود الجغرافية"<sup>19</sup>، غير أن الملاحظ من مواد هذا الإعلان أنه ليس لها طابع الإلزام، مما توجب إصدار وثائق دولية أخرى جاء في مقدمتها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية<sup>20</sup> ICCPR الذي أكد في المادة 2/19 على أن "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"<sup>21</sup>، ويشكل العهد ICCPR معاهدة دولية ملزمة، بمعنى سُمّوه على القوانين الوطنية المحلية وواجب التطبيق عند التعارض.

<sup>17</sup> - [https://docs.un.org/en/A/RES/59\(I\)](https://docs.un.org/en/A/RES/59(I))

<sup>18</sup> - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948.

<sup>19</sup> - [https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/udhr\\_booklet\\_ar\\_web.pdf](https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/udhr_booklet_ar_web.pdf)

<sup>20</sup> - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

<sup>21</sup> - <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

وفي سنة 1993 أنشأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مكتب المقرر الخاص المعني بحماية حرية الرأي والتعبير، والذي ذكر ضمن تقريره لعام 1998 أن "حق طلب المعلومات والحصول عليها وبثها، يفرض على الدول موجب تأمين الوصول إلى المعلومات" ومن الملاحظ من خلال ما ورد في التقرير أعلاه أنه تم التعامل مع حق الوصول إلى المعلومات كحق مستقل دون الربط بينه وبين حرية الرأي والتعبير.

وفي ذات السياق، في شهر سبتمبر من عام 2011، تبنت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي تشرف على تطبيق العهد ICCPR التعليق العام رقم 34 الذي يفسر المادة 19 من العهد، حيث جاء في التعليق<sup>22</sup> أن "حرية الرأي والتعبير تشمل حق الإطلاع على المعلومات التي تكون بحوزة الهيئات العامة، لإعمال هذا الحق، ينبغي للدول الأطراف أن تتيح للعموم بصورة استباقية المعلومات بطريقة سهلة وفورية وفعالة وعملية. كما ينبغي لها أن تصدر الإجراءات الضرورية التي تمكن الفرد من الوصول إلى المعلومات والحصول عليها، بطرق منها سن تشريع يكفل حرية الوصول إلى المعلومات" ويستشف ضمناً فيما ورد في التعليق أعلاه أن الحق في الوصول والحصول على المعلومات حق يؤسس للكثير من الحقوق الأساسية، وأنه يقع على عاتق كل من الوكالات الأممية المختصة بحقوق الإنسان، إلى جانب الدول الأعضاء من خلال حثها على ضرورة تنظيم موضوع الحق في الإطلاع على المعلومات والتداول الحر لها.

ومن جهة أخرى، اتجهت العديد من الدول بالاستشارة مع منظمات ذات الإهتمام على رأسها منظمة المادة 19<sup>23</sup> إلى وضع مجموعة من المبادئ<sup>24</sup> أو

<sup>22</sup> - <https://docs.un.org/ar/CCPR/C/GC/34>

<sup>23</sup> - هي منظمة دولية لحقوق الإنسان تدعم حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات على الصعيد الوطني والدولي، اقتبس اسمها من اسم المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

<sup>24</sup> - <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387384>

المعايير التي تتعلق بمسألة الحق في الوصول إلى المعلومات والإطلاع عليها وتداولها مجاناً، معتمدين في ذلك على القواعد والقوانين الدولية والإقليمية في هذا المجال. وقد صدقت هذه المبادئ من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص عن حرية الرأي والتعبير في التقرير السنوي لعام 2000<sup>25</sup>. ونذكر من بين هذه المبادئ مبدأ الكشف الأقصى، ومبدأ ترويج ثقافة الحكومة المنفتحة، ومبدأ الكشف الاستباقي للمعلومات التي تهم الجمهور.

وبالموازاة مع عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة التابعة لها، أوضح مجلس حقوق الإنسان بدوره أهمية حرية الوصول إلى المعلومات، وأهاب بالدول كافة أن تكشف عن المعلومات التي تمتلكها السلطات العامة وأن تعتمد قوانين شفافة وواضحة<sup>26</sup>، وقد بات الوصول إلى المعلومات حقاً ثابتاً في معاهدات أخرى لحقوق الإنسان (A/70/361، الفقرة 6)<sup>27</sup>، واعتمد على نطاق واسع في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية، والبيئة، والأغذية والزراعة، والفساد، وغير ذلك من المجالات الحيوية. وتقدم إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مثلاً لإتفاق دولي حيث إمكانية الوصول إلى المعلومات، فنصت على التزام الدول الأعضاء باعتماد تدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة وذلك عبر الكشف عن المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة بهدف تأمين المصلحة العامة لا سيما المعلومات المتعلقة بكيفية تنظيم الدولة لإدارتها العمومية وعملها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات القانونية التي تهم عامة الناس<sup>28</sup>.

### المطلب الثالث: الحق في المعرفة في ظل الانفتاح المعلوماتي

<sup>25</sup> - <https://docs.un.org/ar/E/CN.4/2000/63>

<sup>26</sup> - انظر قراري مجلس حقوق الإنسان 31/32، الفقرة 13، و 34/20، الفقرة 5(ب).

<sup>27</sup> - <https://docs.un.org/ar/A/70/361>

<sup>28</sup> - أحمد علي اللقاني، مرجع سابق، ص 72.

تسعى الدول في جميع أنحاء العالم إلى محاولة تحسين مستقبل الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتبني أسلوباً مبتكراً لتحقيق التنمية والإنفاخ، من خلال تعزيز الشفافية والوصول والتواصل مع المواطنين، وأصبحت البنية التحتية الرقمية من أبرز محددات تعزيز الإنفتاح المعلوماتي، مما يتيح للأفراد الحق في المعرفة وتداول المعلومات والنفاز إليها من خلال تسهيل تدفق البيانات، وتقديم الخدمات الحكومية الذكية مثل التعليم الإلكتروني والصحة عن بعد.

وبذلك، أصبحت شبكات الإتصال ومراكز البيانات والخدمات المرتبطة بها تلعب دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين، من خلال تزويدهم بالمعرفة وتحسين كفاءة الوصول والحصول على المعلومات المستندة على قواعد البيانات الحكومية المتاحة عبر شبكة الإنترنت.

وقد ساهم الإنفتاح المعلوماتي والتدفق الهائل للبيانات في تضيق الفجوة الرقمية والمعرفية للأفراد والمجتمع من خلال إتاحة البيانات للاستخدام العام وحرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات العمومية كالصحة والنقل والتعليم وغيرها من المجالات ذات الاهتمام العام، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة وتوفير الرؤى اللازمة التي تساعد في اتخاذ قرارات حكومية فعالة لمعالجة مختلف القضايا التي تحتاج إلى فهم أعمق للسياق الاجتماعي والاقتصادي، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، والسعي وراء إنشاء مدن ذكية تعمل على تحسين النضج الرقمي للمواطنين.

فقد جعلت معظم الدول من البيانات الضخمة المفتوحة وتكنولوجيا الإتصال ركيزة أساسية لاستراتيجياتها ورؤاها المستقبلية نحو الإنفتاح، وقد قدمت المواثيق الدولية في هذا الشأن توجيهات واضحة للدول حول ضمان توافق تشريعاتها الوطنية مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وكيفية

تسهيل عملية الوصول الى البيانات والحصول عليها واستخدامها بشكل آمن وفعال حماية لحقوق الأفراد وتشجيعا للتطور والابتكار.

وفي هذا الصدد سلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 167/68 المؤرخ في 2013/12/18 بالطبيعة العالمية والمفتوحة للإنترنت وبالتقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة دافعة لتسريع خطى التقدم على طريق التنمية بمختلف أشكالها<sup>29</sup>.

كما أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير، في تقريره السنوي عام 1988 إلى أن الحق في حرية التعبير يشمل الحق في الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها الدولة، ويفهم على أنه الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها والعمل على نشرها<sup>30</sup>.

وقد أعطى الإنفتاح المعلوماتي وتنوع إستعمال تكنولوجيا الاتصال بين الأفراد والمؤسسات بعدا حديثا للمعلومة في تحسين حياة الأفراد، وأصبحت الحكومات تدرك فوائد إتاحة البيانات وتأثيرها على الصالح العام، وتتخذ من أجل ذلك خطوات لإتاحة المزيد من المعلومات دون حدود أو قيود تقنية أو مالية أو قانونية، من خلال إنشاء بوابات إلكترونية تقوم بدمج مصادر البيانات المتعددة وإعادة استخدامها وتصنيفها للحصول على معلومات دقيقة وقيمة للمساهمة في تلبية احتياجات أفراد المجتمع وتوقعات المستخدمين. وخاصة أولئك المهمشين أو الضعفاء، فالبوابات الإلكترونية التي تسمى "بوابة البيانات المفتوحة" تمكن

<sup>29</sup>- دحية عبد اللطيف، بن بلقاسم أحمد، الدور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في الخصوصية في ظل العصر الرقمي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 08، المجلد 02، ديسمبر 2017، ص 03.

<sup>30</sup>- زعباط الطاهر، حق المواطن في الحصول على المعلومة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير حقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 28.

المستخدم من الحصول على نقطة وصول مركزية وشفافة للعثور على مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تم إنشاؤها من قبل منصات ومواقع إلكترونية عبر شبكة الانترنت لإعادة استخدامها وتوزيعها دون قيود.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، ترتبط مجالات البيانات المفتوحة في الغالب ببيانات حركة المرور والطقس والمعلومات الجغرافية والسياحية والإحصاء والأعمال وميزانيات القطاع العام والغذاء والسلامة والتعليم. وفي الغالب، تهدف البيانات الحكومية المفتوحة إلى تعزيز المشاركة والتعاون حول كيفية تنظيم الحكومة لعملياتها مثل زيادة التعاون بين الدوائر الحكومية، والتفاعل مع الجهات الفاعلة لحل التحديات المجتمعية مثل إدارة الأزمات الصحية (كورونا مثلاً)، تحفيز الابتكار بين الشركات والمنظمات الخارجية مثل خدمات التوصيل وحركة المرور ناهيك عن تعزيز القيمة الاقتصادية وتطوير السياسة العامة<sup>31</sup>.

ونأخذ من الأمثلة حول أهمية الإنفتاح المعلوماتي وتبني سياسة البيانات المفتوحة في إدارة الأزمات الصحية، حيث يمكن استخدام البيانات المفتوحة مثل سجلات المرضى من أحد المستشفيات في تطوير لقاح من جانب شركة لصنع الأدوية واللقاحات مع مراعاة عدم الكشف عن البيانات الشخصية للمريض.

وفي العموم، تبرز أهمية الإنفتاح المعلومات في تحسين جودة حياة الأفراد في:

- تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.
- سد الفجوة المعرفية بين الحكومة والمواطن.
- تحسين كفاءة الخدمات والمنتجات وتطوير حلول تلي احتياجات المجتمع.

<sup>31</sup> - Ahmadi Zeleti and others, Exploring the economic value of open government data, Government Information Quarterly, volume 33, issue 3, july 2016, pp 535-551, AV : <https://doi.org/10.1016/j.giq.2016.01.008>.

- تعزيز ثقة المستخدمين في التعامل مع المعلومات الحكومية الإلكترونية.
- تشجيع الإبداع والابتكار واكتساب المعرفة والارتقاء بالتقنية والبنية التحتية.
- خلق مجالات عمل وفرص اقتصادية جديدة.

### المبحث الثاني: البيانات المفتوحة كآلية فعالة لتعزيز الحق في المعرفة

يعد حق الجمهور في المعرفة وفي الإطلاع على المعلومات والوصول إليها عبر الإنترنت من أحد أهم ركائز البناء الديمقراطي لأي دولة في العالم، فهناك توجه عالمي جديد نحو تبني سياسة البيانات المفتوحة Open Data كأداة أساسية للوصول إلى المعلومات من خلال إتاحة مجموعة محددة من المعطيات والبيانات العامة تكون مقروءة آلياً ومتاحة مجاناً وبالتالي يمكن استخدامها أو مشاركتها دون قيود، وأصبحت بذلك عامل تمكين رئيسي لأي شخص للوصول والحصول على المعلومات من حيث الإنجاز والسرعة والشكل والمضمون والزمان والمكان.

وفي ضوء ذلك، ومن خلال التعريف بأساسيات البيانات المفتوحة (المطلب الأول) مع التركيز على السياق الحكومي لتطبيق هذا التعريف، يمكن إبراز الإطار القانوني للبيانات المفتوحة لترسيخ حق الوصول إلى المعلومات وضمان حسن تطبيقه (المطلب الثاني)، والتطرق لأهم التحديات في سياق تبني سياسة البيانات المفتوحة (المطلب الثالث).

### المطلب الأول: تعريف البيانات المفتوحة

بدأ مفهوم البيانات المفتوحة بالظهور والتطور بالتزامن مع بداية فكرة البرمجيات مفتوحة المصدر وحرية المعلومات<sup>32</sup>، بحيث يشير مصطلح البيانات المفتوحة إلى المحتوى الخام من الأرقام والأحرف والنصوص وما إلى ذلك، والتي

<sup>32</sup> - Rob Kitchin & Moore-Cherry, Fragmented governance, the urban data ecosystem and smart city-region: the case of Metropolitan Boston, Regional Studies, volume 55, issue 12, 2020, p1-11, AV : <https://doi.org/10.1080/00343404.2020.1735627>.

ينشئها الأفراد أو المؤسسات العامة أو الخاصة حيث يمكن إتاحة الوصول إليها، واستخدامها بحرية من الناحية القانونية والتقنية، وإعادة توزيعها من قبل أي شخص<sup>33</sup>. ودون قيود تتعلق بنسبتها إلى أصحابها، أو تمييز<sup>34</sup>.

ومن هذا الجانب، ركز تعريف آخر على أهمية إتاحة هذه البيانات للفائدة دون وجود قيود تعيق استخدامها، حيث تم تعريفها "هي البيانات التي ليس عليها قيود قانونية أو تكنولوجية، والتي يمكن استخدامها بحرية، وإعادة استخدامها، وإعادة توزيعها"<sup>35</sup>

وفي نفس السياق، تم تعريف البيانات المفتوحة بأنها "بيانات متاحة للجميع من خلال شبكة الإنترنت، ولا تخضع لأي تكلفة، ويمكن استخدامها من قبل أي شخص لأي غرض دون شروط أو حدود"<sup>36</sup>.

وبذلك، فإن البيانات الحكومية المفتوحة هي عبارة عن أي محتوى تقوم الجهة الحكومية بنشره على الإنترنت لتوفير وصول مركزي وشفاف إلى مجموعة من البيانات تم جمعها من حقول مختلفة ويمكن قراءتها تلقائياً دون أي قيود على

<sup>33</sup> - Janssen et al, Benefits, adoption barriers and myths of open data and open government, information systems management, volume 29, issue 4, 2012, 258-268, AV : <https://doi.org/10.1080/10580530.2012.716740>.

<sup>34</sup> - الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، دراسة الحكومة الإلكترونية: تجهيز الحكومية الإلكترونية لدعم التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة، نيويورك، 2018، ص 185.

<sup>35</sup> - غيداء عبد الحفيظ شقدار، إدارة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر مواقع الجامعات الحكومية السعودية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021، ص 230.

<sup>36</sup> - إيمان عسيري، منى السريحي، منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، مج 2018، ع 2، جانفي 2019، ص 04.

استخدامها أو توزيعها<sup>37</sup>. وغالبا ما تهدف لتحقيق المصلحة العامة والشفافية وتعزيز القيمة الاقتصادية وتطوير السياسة العامة<sup>38</sup>.

وقد تكون البيانات الحكومية المفتوحة وثيقة نصية أو صور ومقاطع فيديو، أو أرقام وإحصائيات ذات طابع جغرافي. وقد تتنوع إلى مجموعات متعددة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والبيئة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والنقل والمواصلات والشغل.

وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف أن البيانات الحكومية حتى تكون مفتوحة لابد من توافر بعض السمات تم تصنيفها حسب دراسة الحكومة الإلكترونية<sup>39</sup> الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2018 إلى جانب بعض التقارير التي تمثل دليلا إرشاديا لمواصفات البيانات الحكومية المفتوحة، نجلها فيما يلي:

- انعدام القيود القانونية: أي أن البيانات المفتوحة غير خاضعة لقيود متعلقة بحقوق الغير في حماية معطياته الشخصية وملكيته الفكرية مثل براءة الاختراع والعلامات التجارية، بحيث يمكن لأي شخص النفاذ إليها واستخدامها وتعديلها ومشاركتها بحرية تامة دون الحاجة إلى موافقة أو إذن مسبق.
- انعدام القيود التقنية: أي أن البيانات والمعلومات تكون مقسمة إلى مجموعات datasets تحتوي على بيانات مكتملة بما يشمل كافة التفاصيل المتعلقة بموضوع معين (مثل إحصائيات الجريمة، التشريعات والقوانين، نسبة التلوث، الإنفاق العام وغير ذلك)، ويتم نشرها عبر الإنترنت عبر المواقع

<sup>37</sup> - Jeffrey Thorsby et al, Understanding the content and features of open data portals in American cities, Government information Quarterly, volume 34, issue 1, 2017, p 53-61, AV : <https://doi.org/10.1016/j.giq.2016.07.001>.

<sup>38</sup> - Ahmadi Zeleti et al, Exploring the economic value of open government data, Government information Quarterly, volume 33, issue 3, july 2016, p 535-551, AV : <https://doi.org/10.1016/j.giq.2016.01.008>.

<sup>39</sup> - الأمم المتحدة، دراسة الحكومة الإلكترونية 2018، مقال منشور عبر الموقع : [https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018\\_Arabic.pdf](https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018_Arabic.pdf)

الحكومية الإلكترونية، بحيث تكون قابلة للقراءة آلياً من خلال برامج حاسوبية وبشكل يسمح بمعالجتها وتحميلها بصيغ الملفات شائعة الاستخدام مثل: (.pdf .docx .jpg .mp4 .rar).

- مجانية الوصول إلى المعلومات: أي دون فرض رسوم على الجمهور مقابل الوصول إلى البيانات والتصفح والبحث والاستفسار أو التحميل والطباعة.
- عدم التمييز ضد الأفراد والجماعات: ويعني ذلك أنه يمكن لأي شخص الوصول إلى المعلومات في أي وقت ودون وجود أسبقية للتسجيل أو الحاجة إلى تحديد هويته أو موقعه الجغرافي أو تقديم أي مبرر لذلك.
- الشفافية: فالحكومات المنفتحة والتي يتسم أداؤها بالشفافية تتضمن أنشطتها وأعمالها السياسية والإدارية والمالية بالإفصاح والعلانية والوضوح للكافة، وبالتالي تكون كل البيانات والمعلومات والحقائق معروضة ومتاحة للعلم والمعرفة والرقابة والمسائلة.
- الشمولية والحدثة: أي شاملة لأكبر قدر ممكن من التفاصيل مع إدراج البيانات الوصفية metadata التي تساعد في تنظيم البيانات وجعلها قابلة للبحث والاسترجاع بسرعة (العنوان، كلمات دلالية، آخر تحديث، ... إلخ)، كما يتم نشر أحدث إصدار من مجموعات البيانات المفتوحة حال توافرها خاصة في المجالات التي تتغير فيها المعطيات بسرعة.

#### المطلب الثاني: الإطار القانوني للبيانات الحكومية المفتوحة

رغم إصدار عدة تشريعات مقارنة سعت إلى الاعتراف بحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والنفاز إليها، إلا أن تفعيل هذا الحق الدستوري ظل حبيس نصوص تنظيمية انطوت عليها تقييدات ساهمت في تغليب المقاربة التقنية Technical Approach على المعالجة الحقوقية Legal processing.

وعلى هذا الأساس، سارعت عدة منظمات ومؤسسات دولية لفرض ضغوطات من بينها المؤسسات المالية الدولية التي أصبحت أكثر حزم في مراقبة مدى التزام الدول بنشر البيانات المالية كشرط لتطوير سبل التعاون المالي، إلى جانب تركيز منظمات الأمم المتحدة والدول الشريكة على تحسين مؤشرات انكشاف السياسات والبرامج كشرط للارتقاء بأفق الشراكة، فضلا عن تنامي الوعي المجتمعي بأهمية تقاسم ونشر المعطيات العمومية لتعزيز الشفافية والمسائلة والكشف عن حالات الفساد، هذا إضافة إلى أثره الجوهري في تعزيز حق الوصول الى المعلومات وتقاطعه مع بقية الحقوق كالحق في التعبير وحرية الرأي والمشاركة<sup>40</sup>.

وعلى ضوء ذلك، فإن مختلف هذه السياقات الداخلية والخارجية ساعدت في انكشاف التدبير العمومي كما منحت زخما غير مسبوق لديناميات الإصلاح السياسي والإداري<sup>41</sup>. كما ارتبطت هذه المطالب ارتباطا وثيقا باتجاه عالمي نحو توسيع نطاق الوصول الى المعلومات عبر التقنيات القائمة على الإنترنت وهو ما سهل على المواطنين التعرف على فوائد حق الوصول إلى المعلومات<sup>42</sup>.

ولترسيخ هذا الحق وضمان حسن تطبيقه قامت بعض الدول بسن تشريعات تتضمن جوانب قانونية تشمل إدراج فئات من البيانات ضمن المعلومات التي تنشر تلقائيا ذات الصلة بالبيانات الحكومية المفتوحة، ومن بين هذه التشريعات قوانين حرية التعبير والإعلام، الصحافة والنشر، وحقوق

<sup>40</sup> - عبد الرقيب زعنون، فعلية الحق في الحصول على المعلومات بالمنطقة العربية: المكاسب والإخفاقات، رواق

عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المجلد 29، العدد 03، ديسمبر 2024، ص 63.

<sup>41</sup> - Victoria L.Lemieux and stephanie E.Trappel, Public Access to Information for Development : A Guide to the Effective Implementation of Right to Information Laws, World Bank Group, Washington, 2016, p 16.

<sup>42</sup> - Mendel Toby, recent spread of RTI legislation. Right to information series, DC : World Bank, Washington, 2014, p

الإنسان، وغيرها من المجالات العديد التي تلعب دورا هاما في فتح البيانات وإتاحتها للعموم.

كما وقد نصت هذه التشريعات على مبادئ يستند إليها في إتاحة البيانات والمعلومات الحكومية، وهي مبادئ يجب أن تؤخذ في الحسبان عند صياغة النصوص القانونية للوصول إلى أقصى حد من الإنفتاح من حيث الدقة والاكتمال والحيثية والتناسب مع احتياجات واهتمامات المواطنين، ويفرق في ذلك بين الإفصاح الاستباقي لأصناف من المعلومات ذات الصبغة الأمنية أو الشخصية أو المحمية بملكية فكرية، وإتاحة أصناف أخرى منها للعموم.

وبذلك، سيتم التطرق لعدد من التشريعات التي يمكن إعتبارها المظلة القانونية للبيانات الحكومية المفتوحة من خلال حماية مستعملها وإعطائهم الحق في السعي للوصول إلى المعلومات واستعمالها أو إعادة نشرها وإضافة قيمة لها.

1. التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان: وذلك من خلال ملاءمة القوانين المتعلقة بالبيانات المفتوحة مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تسعى إلى حماية مجموعة واسعة من الحقوق بما في ذلك حقوق الأفراد في العصر الرقمي، ومن منطلق أن البيانات المفتوحة تهدف إلى تعزيز الشفافية والمشاركة وحق الأفراد في الوصول إلى المعلومات دون قيود، يتطلب ذلك توافق البيانات المفتوحة مع تشريعات حقوق الإنسان وتحقيق التوازن بينهما لضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان في سياق نشر البيانات واستخدامها، مع الأخذ في الاعتبار أهمية حماية الخصوصية وعدم استخدام البيانات لأغراض تمييزية أو تحيزية أو لنشر خطاب الكراهية.

2. التشريعات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والصحافة: على الرغم من خضوع البيانات المفتوحة لإطار قانوني خاص بها، يحدد بوضوح شروط الوصول إلى البيانات وإعادة استخدامها وحمايتها<sup>43</sup>، إلا أنها قد تركز في بعض الجوانب القانونية لنفس التشريعات الصحافة والإعلام فيما يخص تمكين الجمهور من حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وجعلها متاحة للعموم وتعزيز الشفافية والمسائلة والرقابة، كذلك فيما يخص تنظيم نشر المعلومات وفق إطار محدد لضمان الوصول العادل للبيانات وتحديد الفئات المستهدفة والمحتوى المناسب، والتحقق من دقة وصحة المعلومات قبل النشر.

### المطلب الثالث: القيود القانونية المفروضة على البيانات المفتوحة

تواجه الدول العديد من التحديات في مواكبة عصر البيانات الضخمة BIG DATA المتاحة عبر شبكة الانترنت، لما في ذلك من تعزيز لحقوق الإنسان الرقمية التي هي جزء أصيل من حقوق الإنسان الأساسية، وتشمل الحق في الوصول إلى المعلومات، الحق في التعبير الرقمي، الحق في إدارة الحقوق الرقمية، الحق في التواصل الرقمي، الحق في المعرفة الرقمية، كما تشمل الحقوق الرقمية بشكل خاص في ظل الاستخدام السلبي للبيانات المفتوحة الحق في الخصوصية الرقمية، الحق في التخفي الرقمي، الحق في النسيان الرقمي، الحق في التشفير، الحق في الأمن السيبراني، الحق في السلامة الرقمية، والحق في الهوية الرقمية<sup>44</sup>.

<sup>43</sup> - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البيانات المفتوحة في إطار قانوني شامل، رام الله - فلسطين، 2020، متاح عبر الرابط:

[https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/khaled-sellami-open-data-legal-aspects-palestine-ar\\_0.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/khaled-sellami-open-data-legal-aspects-palestine-ar_0.pdf)

<sup>44</sup> - إبراهيم عطية محمود المهدي، الحق في لهوية الرقمية في ضوء حماية البيانات الشخصية والخصوصية المعلوماتية "دراسة وصفية تحليلية مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 84، جوان 2023، ص 494.

كل ذلك من الحقوق في سياق البيانات المفتوحة ينطوي على تحديات قانونية وتنظيمية وتقنية أدت إلى العديد من الممارسات غير المشروعة في البيئة الرقمية والتي وضعت هذه الحقوق على المحك.

فمن الناحية القانونية نجد أن الكشف عن البيانات التي تشير إلى معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديد هويته أو استخدامها بطرق غير عادلة أو تمييزية أو تدخلية، أو إتاحة بيانات غير دقيقة أو غير كاملة أو مضللة يعد من الانتهاكات الماسة بالخصوصية المعلوماتية مما كان له تأثيراً خطيراً على حقوق الإنسان الأساسية.

ولما كانت البيانات الشخصية هي عبارة عن مجموعة من العناصر التي تسمح بتحديد هوية الشخص بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن ثم، فهي تمثل شعار الهوية الرقمية. ومع ذلك، فإن جميع البيانات الشخصية تشكل هوية مأخوذة من جميع جوانبها. فالهوية قد تكون قانونية، وجسدية، ونفسية، وعائلية، وسلوكية، ومهنية، وحتى اليوم توجد الهوية الرقمية<sup>45</sup>.

ولا شك أن المخاطر الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للبيانات المفتوحة وعدم احترام القوانين واللوائح المعمول بها في هذا المجال، خاصة في ظل الوضع القانوني الغير مستقر في التعاطي مع موضوع الخصوصية الذي كشف عن ضعف حماية البيانات الشخصية، وعدم توفير آليات قانونية لحل النزاعات التي قد تنشأ عن سوء استخدام البيانات المفتوحة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى رفع دعاوى قضائية أو الإضرار بالسمعة أو بفقدان الثقة في النظام البيئي الرقمي.

<sup>45</sup> - Jean-Christophe Saint-Pau, droit de la personnalité, LexisNexis, paris, frances, 2013, p 559-560.

كما أن عمليات نقل البيانات الشخصية التي تم جمعها من مصادر مختلفة ونشرها في بوابة البيانات المفتوحة، أو عمليات الكشف عن بيانات حساسة عن طريق الخطأ أو بشكل غير مصرح به وتم تعديلها من قبل أطراف ثالثة تتعلق بدول أجنبية أو شركات الانترنت الكبرى ومعالجتها لبناء صورة مفصلة عن هوية الأفراد، تشكل تحديا كبيرا لمصير المعلومات الشخصية المنشورة عبر البيانات المفتوحة وجعلها عرضتا لمختلف الجرائم الإلكترونية والهجمات السيبرانية.

ومن ثمة ظهرت الحاجة نحو تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية القانونية عن أفعالها وإغفالاتها التي أدت إلى إلحاق ضرر بالحق في الخصوصية وسرية البيانات المحمية، وهذا مما يشكل تحديا قانونيا يواجه البيانات المفتوحة.

وإذا كانت البيانات المفتوحة تشهد الآن تطورات متلاحقة في ظل غياب إطار قانوني شامل يحدد حقوق وواجبات جميع الفاعلين في الفضاء السيبراني، فلا شك أن هذه التطورات من شأنها أن تؤثر كذلك على مستوى الالتزام بتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية لأصول البيانات وهذا من أبرز التحديات القانونية التي تواجه البيانات المفتوحة. فلا بد من إيجاد حلول مبتكرة تتيح البيانات بشكل مفتوح وشفاف مع الحفاظ على خصوصية الأفراد ومراعاة حقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال ذكر مصادر البيانات وتحديد نوعية البيانات التي يمكن نشرها وكفية معالجتها لضمان عدم المساس بخصوصية الأفراد.

أما من الناحية التنظيمية، فقد تواجه الدول صعوبة في تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية لضمان تطبيق القوانين بشكل موحد بالإضافة إلى ذلك قد تتطلب بعض التشريعات تحديثات مستمرة لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة.

أما من الناحية التقنية، قد يكون من الصعب توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة للوصول السريع والموثوق إلى البيانات لقلة الموارد المالية وبالأخص

انشاء الشبكات وتطوير الأجهزة والبرامج، نقص الكفاءات المتخصصة، وصعوبة مجابهة تحديات الأمن السيبراني.

#### خاتمة:

في ظل المطالبات المتزايدة بحق الوصول إلى المعلومات والنفوذ إليها وتوفير آليات فعالة تتماشى مع التطورات الحديثة، يبرز دور البيانات المفتوحة كوسيلة نافذة للمبادرات الحكومية الداعمة في تمكين الأفراد من حق الوصول إلى المعلومات بلا حدود أو قيود، واتاحتها بأسلوب غير مسبوق يعتمد على النص والصوت والصورة والحركة واللون وغيرها من مؤثرات الاتصال التفاعلي، وعلى قدر إيجابيات هذا التطور على نمط حياة الناس في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، إلا أن مصاحبته للكثير من التحديات خلق لا أمن في الوسط البيئي الرقمي، الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة رسم العلاقة بين حدود تطبيق كل من حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها والنفوذ إليها والقوانين المنظمة للبيانات الحكومية المفتوحة.

#### توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تعتبر البيانات المفتوحة تجسيدا حديثا للحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كفله الميثاق الدولي والداستير الوطنية.
- أصبح للبيانات المفتوحة دور فعال في تحقيق فهم أفضل لعمل الحكومة وأنشطتها والقرارات التي تتخذها، مما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.
- إن دعم مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة يكرس حق المواطنين في المعرفة وتداول الحر للمعلومات، ويشكل جزءاً أساسياً من ممارسة حرية الرأي والتعبير.

- تحتاج منصات البيانات الحكومية المفتوحة لمزيد من التطوير، حيث لا توجد منصة كاملة، فكلها تعاني من جوانب قصور مختلفة بما في ذلك حماية أصول البيانات.
- إن نجاح مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة يتطلب النظر إلى فوائدها المتوخاة وعدم الاقتصار على توفير الوصول إلى المعلومات.
- ومن التوصيات التي يمكن اقتراحها في هذا الشأن:
- ضرورة تأسيس إطار تشريعي دولي ووطني ينظم البيانات الحكومية المفتوحة والحق في الوصول الحر إليها في كافة مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبغطية كافة الإشكالات التي تثيرها لاسيما عند ارتباطها بموضوعات الخصوصية والملكية الفكرية، والتقيد خلال هذا التأسيس بأحكام هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان.
- صياغة نصوص تجريم، تحمي البيانات المفتوحة من استخدامها في نشاط غير مشروع، والنص على عقوبات صارمة لمواجهة مخاطر الاعتداء عليها.
- خلق ظروف مواتية وتطوير بنية تحتية رقمية لجعل البيانات المفتوحة قابلة للعثور عليها والوصول إليها والاستفادة منها بشكل أكبر لخلق معرفة جديد.
- تشجيع الحكومات على تعزيز مبادرات البيانات المفتوحة لتمكين المواطنين خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة والهشة من التعليق على البيانات المتاحة والمشاركة في إبداء الرأي والاقتراحات ومناقشة القضايا والمشكلات المجتمعية، مما سيساعد الحكومات في التعرف على أولويات المجتمع.
- مساعدة الدول النامية في تعزيز قدراتها في المجال الرقمي بنقل التكنولوجيا والدراية المعرفية للتصدي للتحديات التقنية المتعلقة بالبيانات المفتوحة.

قائمة المراجع:

1. المعاجم والقواميس:

- محمد أحمد قاسم، علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، لبنان، 2003.
- 2. القوانين والتنظيمات:
  - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948.
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون / ديسمبر 1966 تاريخ النفاذ: 23 آذار / مارس 1976، وفقاً لأحكام المادة 49.
  - الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، دراسة الحكومة الإلكترونية: تجهيز الحكومة الإلكترونية لدعم التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة، نيويورك، 2018.
  - الأمم المتحدة، دراسة الحكومة الإلكترونية 2018، مقال منشور عبر الموقع:  
[https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018\\_Arabic.pdf](https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018_Arabic.pdf)
  - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البيانات المفتوحة في إطار قانوني شامل، رام الله – فلسطين، 2020، متاح عبر الرابط:  
[https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/khaled-sellami-open-data-legal-aspects-palestine-ar\\_0.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/khaled-sellami-open-data-legal-aspects-palestine-ar_0.pdf)
- Victoria L.Lemieux and stephanie E.Trapnel, Public Access to Information for Development: A Guide to the Effective

Implementation of Right to Information Laws, World Bank Group, Washington, 2016.

- Mendel Toby, recent spread of RTI legislation. Right to information series, DC : World Bank, Washington, 2014.

### 3. الكتب:

#### - باللغة العربية:

- أحمد علي اللقاني، الحق في الحصول على المعلومات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- مجدي حسن خليل، الشهابي إبراهيم الشرقاوي، المدخل لدراسة القانون، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2020.
- سالم شوقي، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية والمكتبات، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2001.
- عبد الهادي محمد فتحي، علم المكتبات والمعلومات، دراسات في المؤسسات والاعلام والإنتاج الفكري، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط 1، مصر، 1997.
- الصباغ عماد عبد الوهاب، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- مفتاح محمد ذياب، اتجاهات حديثة في دراسة المعلومات، دار المتهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

#### - باللغة الأجنبية:

- Claire Beyou, Management des connaissances, ED Lias, Paris, 2003.
- Jean-Christophe Saint-Pau, droit de la personnalité, LexisNexis, paris, frances, 2013.

#### 4. الرسائل والمذكرات:

- زعباط الطاهر، حق المواطن في الحصول على المعلومة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير حقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014.

#### 5. المقالات:

- رضوان سلامة، حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، ع 37/36، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2014.
- دينس عبد القادر، سياقات الموجب الدستوري للحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق الإدارية وتداولها، وتجريمه على ضوء الأمر رقم 09-21... أي انتكاسة؟، مجلة المفكر، المجلد 18، ع 01، س 2023.
- زغنون عبد الغني، عضيمي أحمد، المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 9، س 2014.
- لعربي نسرين، المعلومة الرقمية: إشكالية المحتوى، الوعاء والإتاحة، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 16، ع 02، ديسمبر 2024.
- دحية عبد اللطيف، بن بلقاسم أحمد، الدور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في الخصوصية في ظل العصر الرقمي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، ع 08، ديسمبر 2017.
- غيداء عبد الحفيظ شقذار، إدارة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر مواقع الجامعات الحكومية السعودية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد 8، ع 1، مارس 2021.

- إيمان عسيري، منى السريحي، منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، المجلد 2018، ع 2، جانفي 2019.
- عبد الرفيع زعنون، فعلية الحق في الحصول على المعلومات بالمنطقة العربية: المكاسب والإخفاقات، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المجلد 29، ع 03، ديسمبر 2024.
- إبراهيم عطية محمود المهدي، الحق في لهوية الرقمية في ضوء حماية البيانات الشخصية والخصوصية المعلوماتية "دراسة وصفية تحليلية مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، ع 84، جوان 2023.
- حمد بن إبراهيم العمران، حرية المعلومة، مجلة المعلوماتية، ع 04، المملكة العربية السعودية، 2005، منشور على موقع الأنترنت:

<https://informaticsjournal.net/?p=1418>

- Ahmadi Zeleti and others, Exploring the economic value of open government data, Government Information Quarterly, 33 (3), july 2016, AV : <https://doi.org/10.1016/j.giq.2016.01.008>.
- Rob Kitchin & Moore-Cherry, Fragmented governance, the urban data ecosystem and smart city-region: the case of Metropolitan Boston, Regional Studies, 55 (12), 2020, AV : <https://doi.org/10.1080/00343404.2020.1735627>.
- Janssen et al, Benefits, adoption barriers and myths of open data and open government, information systems management, 29 (4), 2012, AV: <https://doi.org/10.1080/10580530.2012.716740>.
- Jeffrey Thorsby et al, Understanding the content and features of open data portals in American cities, Government information Quarterly,

34 (1), p 53-61, 2017, AV :  
<https://doi.org/10.1016/j.giq.2016.07.001>.

- Ahmadi Zeleti et al, Exploring the economic value of open government data, Government information Quarterly, 33 (3), july, p 535-551, 2016, AV : <https://doi.org/10.1016/j.giq.2016.01.008>.

#### 6. مواقع الإنترنت:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول حرية المعلومات، 1959، تاريخ الزيارة 2025/03/19، الرابط:

[https://docs.un.org/en/A/RES/59\(I\)](https://docs.un.org/en/A/RES/59(I))

- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2010، تاريخ الزيارة 2025/03/21، الرابط:

[https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/udhr\\_booklet\\_ar\\_web.pdf](https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/udhr_booklet_ar_web.pdf)

- الأمم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تاريخ الزيارة 2025/03/21، الرابط:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

- الأمم المتحدة، المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تاريخ الزيارة 2025/03/23، الرابط:

<https://docs.un.org/ar/CCPR/C/GC/34>

- منظمة اليونسكو، مبادئ توجيهية لحماية حرية التعبير والحصول على المعلومات في حوكمة المنصات الرقمية نهج متعدد الأطراف، تاريخ الزيارة 2025/04/06، الرابط:

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387384>

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تاريخ الزيارة: 2025/04/06،  
الرابط: <https://docs.un.org/ar/E/CN.4/2000/63>
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير،  
تاريخ الزيارة: 2025/04/08، الرابط: <https://docs.un.org/ar/A/70/361>